

« الفهرس »

رقم الصفحة

٢	تقدمة المستشار يحيى الرفاعي رئيس نادي القضاة ونائب رئيس محكمة النقض
٧	مقدمة
٧	* العدل
١٢	* القضاء
١٥	* الاستقلال
٢١	* نطاق البحث
٢٨	* منهج البحث
٢١	* خطة البحث

** القسم الأول : ضمانات استقلال القضاة

٢٥	تمهيد
٢٧	تقسيم

* الباب الأول : اختيار القضاة

٤١	تمهيد
٤٢	تقسيم

●● الفصل الأول :

تعيين القضاة في الفقه الإسلامي

٤٥	تمهيد
٤٨	تقسيم
٤٩	● المبحث الأول : اختيار القاضي وكيفية تعيينه
٥١	المطلب الأول : طرق اختيار القاضي
٥٣	المطلب الثاني : كيفية انعقاد ولاية القضاء
٥٦	● المبحث الثاني : أهلية القضاء
٥٧	المطلب الأول : الشروط الواجب توافرها لتحقيق أهلية القضاء
٧٣	المطلب الثاني : صفات القاضي
٧٦	● المبحث الثالث : الترغيب في القضاء والترهيب منه

●● الفصل الثاني :

اختيار القضاة بالانتخاب

٨٢	تمهيد
٨٢	تقسيم
٨٣	المبحث الأول : الانتخاب بواسطة السلطة التشريعية
٨٧	المبحث الثاني : الانتخاب عن طريق الاقتراع العام
٩٥	المطلب الأول : انتخاب القضاة في الولايات المتحدة الأمريكية
٩٨	المطلب الثاني : انتخاب القضاة في الاتحاد السوفيتي
١٠٠	المطلب الثالث : انتخاب القضاة في فرنسا
١٠٢	المبحث الثالث : الانتخاب عن طريق طبقة خاصة

●● الفصل الثالث :

اختيار القضاة بالتعيين

١٠٥	تقسيم
١٠٨	المبحث الأول : تعيين القضاة في الولايات المتحدة الأمريكية
١٠٩	المبحث الثاني : تعيين القضاة في المملكة المتحدة
١١٢	المبحث الثالث : تعيين القضاة في بلجيكا
١١٥	المبحث الرابع : تعيين القضاة في فرنسا
١١٧	المبحث الخامس : تعيين القضاة في مصر
١٢٨	

●● الفصل الرابع :

تعيين النساء في القضاء

١٤٤	مقدمة
١٤٥	تقسيم
١٤٦	المبحث الأول : موقف الفكر الإسلامي من تولية القضاء للمرأة
١٥٠	المبحث الثاني : موقف المشرع الفرنسي من تعيين المرأة في القضاء
١٥٢	المبحث الثالث : موقف المشرع المصري من اشتغال المرأة بالقضاء

●● الفصل الخامس :

رؤيتنا لاختيار القضاة وتعيينهم في مصر

* الباب الثاني : مبدأ عدم القابلية للعزل

١٦٧	تمهيد
١٦٨	تقسيم
١٧٢	

●● الفصل الأول :

موقف الفقه الإسلامى من مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل

١٧٥	 تمهيد
١٧٩	 تقسيم
١٨٠	● المبحث الأول : آراء الفقهاء فى مسألة عزل القضاة
١٨٤	● المبحث الثانى : الأحوال الموجبة لعزل القضاة

●● الفصل الثانى :

١٩٠	 عدم القابلية للعزل فى المملكة المتحدة
-----	---

●● الفصل الثالث :

١٩٥	 عدم القابلية للعزل فى الولايات المتحدة الأمريكية
-----	--

●● الفصل الرابع :

٢٠٢	 عدم القابلية للعزل فى فرنسا
-----	-----------------------------------

٢٠٤	● المبحث الأول : موقف الدساتير الفرنسية من مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل
٢١٠	● المبحث الثانى : الإخلال بمبدأ عدم القابلية للعزل وانتهاكه فى فرنسا

●● الفصل الخامس :

عدم القابلية للعزل فى مصر

٢١٣	 لمحة تاريخية
٢١٤	 تقسيم
٢١٥	● المبحث الأول : موقف الدساتير المصرية وقوانين السلطة القضائية المتعاقبة من المبدأ
٢٢٩	● المبحث الثانى : انتهاكات مبدأ عدم القابلية للعزل فى مصر
٢٢٦	 المطلب الأول : محنة عام ١٩٥٥
٢٢٦	 المطلب الثانى : محنة عام ١٩٦٩

●● الفصل السادس :

تصوراتنا لحدود وقيود مبدأ عدم القابلية للعزل

٢٥٢	 تمهيد
٢٥٤	 تقسيم
٢٥٥	● المبحث الأول : حدود مبدأ عدم القابلية للعزل

رقم الصفحة

٢٥٩	المبحث الثاني : قيود مبدأ عدم القابلية للعزل
٢٦٥	خاتمة

* الباب الثالث : النظام الإدارى والمالى

٢٦٨	تمهيد
٢٦٩	تقسيم

●● الفصل الأول :

مجلس القضاء الأعلى

٢٧٠	لمحة تاريخية
٢٧٢	تقسيم
	● المبحث الأول : المجلس الأعلى للهيئات القضائية وفقاً للقرار الجمهورى
٢٧٤	بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩
٢٧٧	المطلب الأول : تشكيل المجلس الأعلى للهيئات القضائية واختصاصاته
٢٨٠	المطلب الثانى : مطالب القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩
٢٩٠	● المبحث الثانى : مجلس القضاء الأعلى وفقاً للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤
٢٩٢	المطلب الأول : تشكيل مجلس القضاء الأعلى واختصاصاته
٢٩٨	المطلب الثانى : رؤيتنا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤
٣٠٦	● المبحث الثالث : تصوراتنا لدور مجلس القضاء الأعلى
٣٠٦	● أولاً : وحدة القضاء الجنائى
٣٠٧	● ثانياً : تيسير أداء العدالة
٣٠٨	● ثالثاً : معالجة التضخم التشريعى
	● رابعاً : الاشراف على الانتخابات النيابية والاستفتاءات العامة
٣١٢	وتحقيق الطعون فيها
٣١٩	● خامساً : تطبيق الشريعة الإسلامية
٣٢٦	خاتمة

●● الفصل الثانى :

النظام الإدارى

٣٢٨	تمهيد وتقسيم
٣٢٩	● المبحث الأول : نقل القضاة وندبهم وإعارتهم
٣٤٠	● المبحث الثانى : ترقية القضاة
٣٤٤	● المبحث الثالث : التفتيش على أعمال القضاة

رقم الصفحة

٣٥٢	● المبحث الرابع : المساهمة التأديبية للقضاة
٣٦٠	● المبحث الخامس : إحالة القضاة إلى التقاعد
٣٦٥	● المبحث السادس : حق القضاة في التعبير والاجتماع وحماية استقلالهم القضائي
٣٦٦	— الخاتمة

●● الفصل الثالث :

النظام المالي

٣٧٢	— تمهيد
٣٧٧	— تقسيم
٣٧٨	● المبحث الأول : المنظور المالي لشكالات العدالة
٣٨٢	● المبحث الثاني : مقترحاتنا بصدد النظام المالي للقضاة ولل قضاء
٣٩٢	— خاتمة

** القسم الثاني : مقومات استقلال القضاء

٣٩٧	— تمهيد
٣٩٩	— تقسيم

الباب الأول : التكوين الفني للقضاة وتخصصهم

٤٠١	— تمهيد
٤٠٥	— تقسيم

●● الفصل الأول :

التكوين المهني للقضاة

٤٠٦	— تمهيد
٤٠٩	— تقسيم
٤١١	● المبحث الأول : التجربة الفرنسية في تأهيل القضاة
٤٢٠	● المبحث الثاني : التجربة المصرية في تأهيل القضاة
٤٢٩	— تعقيب

●● الفصل الثاني :

تخصص القضاة

٤٣٥

** الباب الثاني : تخصص القضاء

٤٤٥	— تمهيد
	● المساهمة الشعبية في إقامة العدالة

رقم الصفحة

٤٤٨	تمهيد
٤٥٢	تقسيم

●● الفصل الأول :

نظام المحلفين

٤٥٤	تمهيد
٤٥٧	تقسيم
٤٥٩	● المبحث الأول : الأصول التاريخية لنظام المحلفين
٤٦٤	● المبحث الثاني : الأحكام العامة لنظام المحلفين
٤٧٤	● المبحث الثالث : تقييم نظام المحلفين ومدى إسهامه في إرساء العدالة
٤٧٤	تمهيد
٤٧٥	تقسيم
٤٨١	المطلب الأول : حجج دعاء نظام المحلفين
٤٩١	المطلب الثاني : حجج خصوم نظام المحلفين
٤٩١	● المبحث الرابع : تقديرنا لنظام المحلفين ومدى ملامته لواقعنا المصرى

●● الفصل الثانى :

القضاء الشعبى

٤٩٦	تمهيد
٤٩٩	تقسيم
٥٠٠	● المبحث الأول : القضاء الشعبى فى الدول الاشتراكية والماركسية
٥٠٢	تمهيد
٥٠٣	تقسيم
٥٠٩	المطلب الأول : الأحكام العامة لنظام القضاء الشعبى
٥١١	المطلب الثانى : الوظيفة التربوية للمحاكم
٥١٤	المطلب الثالث : الرقابة الشعبية على القضاء
٥٢٠	المطلب الرابع : خضوع القضاء للسياسة
٥٢٢	● المبحث الثانى : القضاء الشعبى فى مصر
٥٢٢	تمهيد
٥٢٤	تقسيم
٥٣٠	المطلب الأول : تجاربنا السابقة للمساهمة الشعبية فى المنازعات القضائية
٥٣٢	المطلب الثانى : تقييم نظام القضاء الشعبى ومدى إسهامه فى تحقيق العدالة
٥٣٨	- الفرع الأول : حجج أنصار القضاء الشعبى
٥٤١	- الفرع الثانى : حجج المعارضين للقضاء الشعبى
٥٤٨	المطلب الثالث : تقديرنا لنظام القضاء الشعبى ومدى ملامته تطبيقه فى مصر
٥٥٨	خاتمة

* الباب الثالث : القضاء الطبيعى

٥٦٧	— تمهيد
٥٧٠	— ماهية القضاء الطبيعى
٥٧٠	— عناصر القضاء الطبيعى
	— ولع المشرع المصرى بالازدواجية ، وإصراره على التعدد ، وإخلاله بحق المواطن
٥٧٧	— فى اللجوء إلى قاضيه الطبيعى
٥٧٩	— محكمة الغدر
٥٨٠	— محكمة الثورة
٥٨٣	— المحكمة الخاصة بمحاكمة رئيس الجمهورية والوزراء ونوابهم
٥٩٤	— تقسيم

●● الفصل الأول :

القضاء العسكرى

٥٩٥	— تمهيد
٥٩٦	— تقسيم
٥٩٧	● المبحث الأول : القضاء العسكرى فى مصر
٦٠٨	● المبحث الثانى : القضاء العسكرى فى القانون المقارن
٦١٤	— خاتمة

●● الفصل الثانى :

محاكم امن الدولة

٦١٧	— تمهيد
	● المبحث الأول : محاكم امن الدولة الموقوفة وفقاً للقرار الجمهورى بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ
٦١٨	— المطلب الأول : حالة الطوارئ
	— تمهيد
٦٢٠	— الفرع الأول : تنظيم حالة الطوارئ فى فرنسا
٦٢٤	— الفرع الثانى : تنظيم حالة الطوارئ فى انجلترا
٦٢٧	— الفرع الثالث : تنظيم حالة الطوارئ فى الولايات المتحدة الامريكىة
٦٣١	— الفرع الرابع : تنظيم حالة الطوارئ فى مصر
٦٣٧	— المطلب الثانى : قضاء الطوارئ
٦٥٧	— الفرع الأول : قضاء الطوارئ فى انجلترا
٦٥٨	— الفرع الثانى : قضاء الطوارئ فى الولايات المتحدة الامريكىة
٦٦١	

رقم الصفحة

- ٦٦٣ الفرع الثالث : محكمة أمن الدولة في فرنسا
- ٦٦٥ الفرع الرابع : قضاء الطوارئ في مصر
- ٦٧١ المبحث الثاني : محاكم أمن الدولة الدائمة وفقاً للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠
- ٦٧٧ المبحث الثالث : تقديرنا لمحاكم أمن الدولة بنوعيتها في التشريع المصري

●● الفصل الثالث :

محكمة الحراسة

- ٦٨٧ تعهيد
- ٦٨٨ تقسيم
- ٦٨٩ المبحث الأول : تنظيم محكمة الحراسة
- ٦٩٢ المبحث الثاني : رؤيتنا لمحكمة الحراسة

●● الفصل الرابع :

محكمة القيم

- ٧٠١ تعهيد
- ٧٠١ تقسيم
- ٧٠٢ المبحث الأول : قواعد المسؤولية السياسية في ظل قانون حماية القيم من العيب
- ٧٠٦ المبحث الثاني : سلطة التحقيق والادعاء في المسؤولية السياسية أمام محكمة القيم
- ٧٠٧ المطلب الأول : نظام المدعى العام الاشتراكي في التشريع المصري
- المطلب الثاني : اختصاصات المدعى العام الاشتراكي كسلطة تحقيق وادعاء في
- ٧١٢ المسؤولية السياسية طبقاً لقانون حماية القيم من العيب
- ٧١٩ المبحث الثالث : التنظيم القانوني لمحكمة القيم
- ٧٢٧ المبحث الرابع : رؤيتنا لقانون حماية القيم من العيب
- ٧٢٧ المطلب الأول : موقف الرأي العام من قانون حماية القيم من العيب
- ٧٢٢ المطلب الثاني : الطبيعة القانونية لنظام المدعى العام الاشتراكي
- ٧٤٠ المطلب الثالث : تقديرنا لقضاء القيم
- ٧٥٢ خاتمة

●● الفصل الخامس :

- ٧٥٢ محكمة الأحزاب

●● الفصل السادس :

- ٧٦٠ رؤيتنا لمسلك المشروع المصري من بدعة المحاكم الاستثنائية
- ٧٦٩ الخاتمة
- ٨٠٤ الفهرس